الأمم المتحدة

A/64/349/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
18 September 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد لعام ٢٠١٠ لست بعثات سياسية خاصة مدرجة ضمن المجموعة المواضيعية للمبعوثين الخاصين والشخصيين والمستشارين الخاصين للأمين العام.

ويبلغ صافي الاحتياجات المقدَّرة لعام ٢٠١٠ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في هذه المجموعة ٢٠٠ ٦٤٦ ١٠ دولار.

121009 091009 09-51858 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار ٤

بـاء – المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص ١٥

جيم – المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية ٢٢

دال – المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية ٣٣

هاء – المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ٣٧

واو – المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ٤٤

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

١ – يبلغ صافي الاحتياجات المقدرة لعام ٢٠١٠ للبعثات السياسية الخاصة المدرجة في هذه المجموعة ما مقداره ٢٠٠ ٦٤٦ ١٠ دولار، ويبين الجدول أدناه الاحتياجات المفصلة حسب كل بعثة. ويشار إلى أن ولاية المبعوث الخاص للأمين العام إلى المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإلى أن الميزانية المقترحة لمكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان باتت تُدرج الآن في المجموعة الثالثة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠	
وجه الإنفاق	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الرصيد الحر المقدَّر	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الميزانية المقررة لعام ٢٠٠٩	الفرق
المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار	١ ٣٦٨,٠	١ ٣٦٤,٨	٣,٢	١ ١٥٩,١	٢,٣	٧٥٣,٢	٤٠٥,٩
المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص	٥ ٢٢٨,٢	٣ ١٧٢,٧	٢ ٠٥٥,٨	٣ ٢٧٩,٢	–	٣ ٦٠٣,٢	(٣٢٤,٠)
المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية	٢ ٤٧٥,٨	٢ ٤٥٣,٩	٢١,٩	١ ٧٨٠,٢	٠,٥	١ ٣٣٢,٥	٤٤٧,٧
المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية	١ ٢١٣,٨	٤٩٥,٤	٧١٨,٤	٦٩٠,٧	١,١	٦٢٨,٤	٦٢,٣
المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	١ ٥٤٢,٦	١ ١٩٨,٤	٣٤٤,٢	٦٩٥,٠	–	٨٥٢,٠	(١٥٧,٠)
المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى	–	–	–	٣ ٠٤٢,٠	٢٧,١	–	٣ ٠٤٢,٠
المجموع	**١١ ٨٢٨,٤**	**٨ ٦٨٥,٢**	**٣ ١٤٣,٥**	**١٠ ٦٤٦,٢**	**٣١,٠**	**٧ ١٦٩,٣**	**٣ ٤٧٦,٩**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار

(١ ١٥٩ ١٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ – عُيِّن المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار وفقا للولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالأمين العام، وكانت آخرها بموجب الفقرة ٦ من قرارها ٢٤٥/٦٣ من أجل ”(أ) أن يواصل مساعيه الحميدة وأن يتابع مناقشاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية وعملية المصالحة الوطنية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك الجماعات المدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجميع الأطراف المعنية، وأن يعرض على الحكومة تقديم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛ و (ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص والمقرر الخاص لتمكينهما من أداء ولايتيهما بصورة كاملة وبشكل فعال ومنسق“.

٣ – وقام المستشار الخاص، مستفيدا من تعامله مع الأزمة الذي بدأ خلال الزيارات التي أجراها في عام ٢٠٠٦، بزيارة ميانمار في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بدعوة من حكومة ميانمار في أعقاب استجابة الحكومة للاحتجاجات الشعبية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ من أجل إيجاد سبل لحل الأزمة وتعزيز روح المشاركة والحوار بين الحكومة والمعارضة، بمن في ذلك داو أونغ سان سو تشي، والأطراف الأخرى في عملية المصالحة الوطنية. وقد حث المستشار الخاص حكومةَ ميانمار خلال المناقشات التي أجراها معها على (أ) استئناف الحوار مع داو أونغ سان سو تشي؛ (ب) توسيع نطاق العملية السياسية بهدف تعزيز مصداقيتها وطابعها الجامع؛ و (ج) إيجاد سبل لتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالحكم. وتضمنت النتائج الأولية تدابير اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة التوتر في أعقاب المظاهرات، وإطلاق المحتجزين الذين اعتُقلوا خلال المظاهرات وتعيين الحكومة وزير اتصال مع داو أونغ سان سو تشي، وما أعقب ذلك من اجتماعات بينهما.

٤ – وفي أعقاب اختتام المؤتمر الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ وإنشاء لجنة لصياغة الدستور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أعلنت حكومة ميانمار في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ إنجاز وضع مشروع للدستور. وقد اعتُمد مشروع الدستور في استفتاء وطني أُجري في أيار/مايو ٢٠٠٨ ستعقبه انتخابات متعددة الأحزاب في عام ٢٠١٠، وهما حدثان يشكلان الخطوتين الرابعة والخامسة، على التوالي، من خريطة الطريق التي وضعتها الحكومة. وبدعوة

من الحكومة، عاد المستشار الخاص إلى ميانمار في آذار/مارس ٢٠٠٨ لمواصلة مشاوراته بشأن النقاط المذكورة أعلاه مع الحكومة وداو أونغ سان سو تشي والأحزاب السياسية وغيرها من أصحاب المصلحة.

٥ - وطوال هذه الفترة، استدعى الطابعُ المتعدد الأبعاد للحالة في ميانمار من الأمين العام ومستشاره الخاص تعميقَ وتوسيع انخراطهما في جميع المجالات الرئيسية الثلاثة وهي المجالات السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والمتعلقة بحقوق الإنسان، ذات الصلة بأهداف ولاية المساعي الحميدة التي صدر تكليف بها من الجمعية العامة. وقد أتاح اتّباعُ هذا النهج للأمين العام ومستشاره الخاص وضع خطة شاملة من خمس نقاط أقرتها مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار ومجلس الأمن، لتكون بذلك أول أساس مشترك يحظى بتأييد واسع للانخراط من خلال القيام بالمساعي الحميدة مع جميع أصحاب المصلحة في ميانمار. وتتضمن خطة النقاط الخمس ما يلي: (أ) الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو تشي؛ (ب) ضرورة إجراء حوار موضوعي ومعزز ومحدد زمنيا بين الحكومة وداو أونغ سان سو تشي؛ (ج) تهيئة ظروف تفضي إلى إطلاق عملية سياسية جامعة وذات مصداقية تؤدي إلى إجراء انتخابات؛ (د) اتخاذ تدابير لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، من خلال جملة أمور منها اتّباع آلية وطنية ذات قاعدة عريضة؛ و (هـ) تنظيم عملية الانخراط والتعاون المتبادلين بين ميانمار والمساعي الحميدة.

٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨ وشباط/فبراير ٢٠٠٩، عاد المستشار الخاص إلى ميانمار بدعوة من الحكومة، وواصل المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة ضمن الإطار التوجيهي الذي توفره خطة النقاط الخمس. وفي المناسبتين أطلقت حكومة ميانمار سراح عدد من السجناء السياسيين، بينهم أقدم سجناء ممارسة حرية الضمير، الذي كان المستشار الخاص قد ناقش الإفراج عنه لأسباب إنسانية بغية السماح له بالمساهمة في العملية السياسية.

٧ - وخلال الفترة نفسها، التقى المستشار الخاص للمرة الأولى داو أونغ سان سو تشي وأعضاءَ اللجنة التنفيذية المركزية لحزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، ثم التقى على حدة بممثلين عن الرابطة الوطنية وبنظرائه الحكوميين.

٨ - وبنتيجة المشاورات التي أجراها المستشار الخاص مع السلطات، أشارت الحكومة إلى أن لجنة الانتخابات قد تطلب، فور إنشائها، إلى الأمم المتحدة تقديم مساعدة انتخابية عند الاقتضاء. ومن جهة أخرى، أعلنت الرابطة الوطنية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عزمها على المشاركة في الانتخابات التي قررت الحكومة إجراءها في حال تحقيق جملة أمور منها تنظيم

انتخابات عامة حرة ونزيهة جامعة تحت إشراف دولي تكون خاضعة للقوانين والأنظمة ذات الصلة.

٩ - كما تمخضت مشاورات المستشار الخاص مع السلطات عن نتيجة أخرى هي موافقة الحكومة على استكشاف مجالات التعاون الممكن في المجالين الاجتماعي والاقتصادي تبعاً للقطاعات. ومن ناحية أخرى، تمكن المستشار الخاص، بناء على طلب من فريق الأمم المتحدة القطري في يانغون، من إيفاد أحد موظفيه إلى مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في يانغون مرتين في إطار جهود الإغاثة والإنعاش المبذولة في فترة ما بعد إعصار نرجس، للمساعدة في إعداد ووضع الصيغة النهائية للتقييم المشترك لما بعد نرجس وخطة الإنعاش والتأهب لما بعد نرجس، في حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، على التوالي، وفي إطلاق الفريق الأساسي الثلاثي الذي يضم ميانمار ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة.

١٠ - وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عاد الأمين العام إلى ميانمار لمناقشة طائفة من القضايا مع حكومة ميانمار، ركز فيها بشكل خاص على الإفراج عن السجناء السياسيين، واستئناف حوار موضوعي بين الحكومة والمعارضة، وإشاعة الظروف المفضية إلى إطلاق عملية سياسية جامعة وذات مصداقية. وأشار الأمين العام كذلك إلى أن السلام والأمن يمكن أن يتأثرا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة وشدد بالتالي على ضرورة إيجاد سبل لمواجهة التحديات الإنمائية التي يصادفها البلد. والتقى الأمينُ العام في أثناء زيارته كبير الجنرالات ثان شوي مرتين، كما أجرى مناقشات موسعة مع كبار المسؤولين الحكوميين والأحزاب السياسية وجماعات الأقليات العرقية المسلحة. وطرح الأمين العام خلال مناقشاته مقترحات محددة لتشجيع المضي نحو تطبيق خطة النقاط الخمس التي أوضحها في سياق مساعيه الحميدة. كما ألقى الأمين العام خطابا أمام جمهور من المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين وأعضاء السلك الدبلوماسي حدد فيه رؤيته لمستقبل البلاد ولدور الأمم المتحدة في مساعدة ميانمار على مواجهة طائفة من التحديات، تشمل قضايا سياسية وإنسانية وإنمائية. وتحضيرا لزيارة الأمين العام، زار المستشار الخاص ميانمار في ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. كما رافق المستشارُ الخاص الأمينَ العام إلى ميانمار.

١١ - وفي ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن، بناء على طلب هذا الأخير، بشأن زيارته إلى ميانمار. ودعا المستشار الخاص أيضا، باسم الأمين العام، إلى عقد اجتماع لمجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار في ٨ تموز/يوليه لمناقشة نتائج

زيارة الأمين العام. وفي ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩، دعا الأمين العام إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة الأصدقاء لإحاطتها شخصيا بشأن زيارته ولمناقشة آخر التطورات في ميانمار.

١٢ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، اقتيدت داو أونغ سان سو تشي من مترلها في يانغون ووُجهت إليها تهمة انتهاك شروط إقامتها الجبرية بناء على تسلل مواطن من الولايات المتحدة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو إلى مقر إقامتها الذي تملكه. وطوال محاكمتها، أصرت داو أونغ سان سو تشي على أنها لم تخرق القانون. وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، حُكم عليها بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات، خففتها الحكومة على الفور إلى عقوبة بالإقامة الجبرية مدة ١٨ شهرا، وإن في ظل ظروف أقل وطأة بعض الشيء. وفي اليوم نفسه، أصدر الأمين العام بيانا أسف فيه لهذا الحكم وكرر تأكيده أن مصداقية العملية السياسية ستبقى موضع شك ما لم يطلَق سراحها مع جميع السجناء السياسيين في ميانمار ويُسمح لهم بالمشاركة في انتخابات حرة ونزيهة. وحُكم على المواطن من الولايات المتحدة بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات، إلا أنه رُحِّل في ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩ لأسباب إنسانية، في أعقاب زيارة قام بها إلى ميانمار عضو في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة.

١٣ - وأصدر مجلس الأمن بيانا صحافيا في ١٣ آب/أغسطس، أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء إدانة داو أونغ سان سو تشي والحكم الصادر في حقها والتبعات السياسية المترتبة على ذلك، وأشار إلى قرار حكومة ميانمار تخفيف الحكم الصادر في حقها وحثَّ حكومة ميانمار على اتخاذ مزيد من التدابير لإشاعة الظروف اللازمة لإجراء حوار حقيقي مع سان سو تشي ومع جميع الأطراف والجماعات العرقية المعنية توصلاً لتحقيق مصالحة وطنية شاملة. وكرر أعضاء مجلس الأمن الإعراب عن تأييدهم لدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الأمين العام، وأكدوا التزامهم بسيادة ميانمار وسلامتها الإقليمية.

١٤ - وقد ظل الأمين العام ومستشاره الخاص خلال اضطلاعهما بمهمة المساعي الحميدة على اتصال وثيق في هذا الصدد بالدول الأعضاء المهتمة الرئيسية. وبالإضافة إلى المشاورات التي أجراها المستشار الخاص مع نظرائه الحكوميين في العواصم، عُقدت تسعة اجتماعات لمجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار منذ إنشائها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، دعا إليها وترأسها الأمين العام، بينها الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الأول للمجموعة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

١٥ - وفي هذا السياق، واصل الأمين العام ومستشاره الخاص حث حكومة ميانمار وجماعات المعارضة وسائر أصحاب المصلحة على الانخراط مع الأمم المتحدة في تطبيق الخطة المذكورة بغية تسهيل الجهود الرامية إلى تحقيق الانتقال نحو الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

بيد أن الأمم المتحدة تعلمت من خبرتها المكتسبة في مختلف أنحاء العالم أنه يمكن أن تترتب على العمليات الدستورية والانتخابية التي تجرى في أي سياق انتقالي تبعاتٌ تؤدي إما إلى الشرذمة أو التوحيد، تبعاً لمستوى الإعداد لها ولمدى تقبُّل هذه العملية على الصعيد المحلي. وفي هذا الصدد، سيكون عام ٢٠١٠ حاسما بالنسبة إلى المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام لجهة الانخراط في العمل مع جميع الأطراف المعنية للمساعدة في تسهيل الحوار والجهود الرامية إلى تهيئة ظروف تفضي إلى عملية سياسية جامعة وذات مصداقية تؤدي بدورها إلى إجراء انتخابات، على النحو الذي قررته الحكومة. وما يكتسي القدر نفسه من الأهمية بالنسبة إلى بوادر تحقيق سلام دائم وانتقال قابل للاستمرار إلى حكومة مدنية وديمقراطية، في ضوء الاضطرابات المدنية التي حصلت عام ٢٠٠٧ وآثار إعصار نرجس، هو ضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية الملحة التي تعترض ميانمار وشعبها، وذلك بالبناء على ما تحقق حتى الآن من تعاون بين ميانمار والأمم المتحدة، بما في ذلك في سياق إعادة الإعمار في فترة ما بعد إعصار نرجس. وما برح الأمين العام يشدد باستمرار أيضا على أنه لا يمكن مواجهة أي من التحديات التي تصادفها ميانمار اليوم في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية بمعزل عن بعضها البعض وأن من شأن عدم إيلاء هذه التحديات القدر نفسه من الاهتمام لدى مواجهتها أن يقوض آفاق السلام والديمقراطية والتنمية.

١٦ - واستفاد مكتب المستشار الخاص، لدى اضطلاعه بولاية المساعي الحميدة التي أُنيطت بالأمين العام، من الدعم من خارج الميزانية الذي يقدمه بعض الدول الأعضاء منذ عام ٢٠٠٨. فما برح هذا الدعم الإضافي يقدم، في غضون فترة وجيزة، القدرات والخبرة اللازمة لدعم جهود الأمين العام الرامية إلى تعميق وتوسيع مجالات العمل بين ميانمار والأمم المتحدة، سامحاً في الوقت نفسه باتّباع نهج شامل يركز على النتائج لتنفيذ ولاية المساعي الحميدة، في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وفي هذه العملية، أتاح الدعمُ الإضافي المقدم المشاركة بشكل متواصل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية، سواء داخل البلاد أو خارجها، بينها جماعات تُعنى بالديمقراطية وحقوق الإنسان. كما جعلت هذه القدرة المضافة من الممكن تعزيز التنسيق وتيسير تبادل المعلومات بين الوكالات والمكاتب والصناديق المختصة التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن بناء شراكات مع الوكالات والمنظمات المتخصصة التي تعمل مع ميانمار. إلا أن الانتهاء المقرر لتقديم هذا الدعم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، سيخلق عجزا خطيرا في القدرات يمكن أن يقوض الاضطلاع على نحو فعال بولاية المساعي الحميدة في وقت يُتوقع أن تدخل ميانمار مرحلة حاسمة من عمليتها السياسية بإجرائها أول انتخابات منذ أكثر من ٢٠ سنة. ونظرا إلى الطابع المتعدد الأبعاد للتعاون القائم بين ميانمار ومكتب المستشار الخاص عملا بقرار

الجمعية العامة، لا بد من الحفاظ على القدرات الحالية في مجال دعم المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام خلال عام ٢٠١٠ بما يضمن استمرار انخراط المستشار الخاص بشكل فعال في بذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام في هذا المنعطف الحرج.

التعاون مع الهيئات الأخرى.

١٧ - في إطار تنفيذ الولاية التي كلفت بها الجمعية العامة الأمين العام، يتعاون مكتب المستشار الخاص ويعمل على نحو وثيق مع كل من إدارة الشؤون السياسية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراع المسلح، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنسق المقيم للأمم المتحدة، والفريق القطري للأمم المتحدة في يانغون، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك، فضلا عن سائر كيانات منظومة الأمم المتحدة. وأصبح من الممارسات الراسخة أن يلتقي المستشار الخاص بأعضاء الفريق القُطري عندما يزور ميانمار، وأن يلتقي المنسق المقيم وغيره من أعضاء الفريق القُطري على نحو منتظم بمكتب المستشار الخاص عندما يزورون المقر. وكذلك يتشاور المبعوث الخاص مع المعنيين بالأمر من هيئات ومسؤولي الأمم المتحدة لكفالة تنسيق أعمال مختلف أقسام منظومة الأمم المتحدة في ميانمار. وفي هذا السياق، أنشأ مكتب المستشار الخاص الفريق العامل في ميانمار ليكون الإطار المشترك بين الوكالات الذي يجمع معا مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة العامل بشأن ميانمار لكفالة الاتساق والتآزر، فضلا عن تقاسم المعلومات.

١٨ - وفي إطار تنفيذ ولاية المساعي الحميدة، يُجري المستشار الخاص أيضا مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المهتمة الرئيسية، عن طريق جملة أمور منها القيام بزيارات إلى بلدان الجوار وغيرها من بلدان المنطقة الإقليمية، وعن طريق مناقشات متعمقة في إطار مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنية بميانمار. وقد أضحى تقليدا متبعا أيضا أن يقدم المستشار الخاص تقريرا إلى رئيس الجمعية العامة كلما عاد من زياراته إلى ميانمار. ويظل الأمين العام ملتزما ببذل مساعيه الحميدة ومواصلة مناقشاته مع ميانمار حكومة وشعبا بشأن حالة حقوق الإنسان وعملية المصالحة الوطنية، والانتقال إلى الديمقراطية في ميانمار.

١٩ - وخلال كامل عام ٢٠٠٩، أمنت المشاركة الشخصية للأمين العام والعمل الجاري للمستشار الخاص من ناحية، دفع الزخم صوب تحقيق الأهداف المبينة في قرار الجمعية العامة، ضمن الإطار التوجيهي لجدول الأعمال المؤلف من خمسة بنود الذي أيدته مجموعة الأصدقاء، واعتمد في مجلس الأمن، وأمنت من ناحية أخرى استمرار تقديم دعم دولي واسع النطاق

للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بين الدول الأعضاء، من خلال عدة جهات منها مجموعة الأصدقاء.

المعلومات المتعلقة بالأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٢٠ - ينتظر أن تحرز الانجازات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقدما في المجالات التالية: (أ) المصالحة الوطنية؛ و (ب) استعادة الديمقراطية؛ و (ج) تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالحكم الرشيد.

٢١ - ففي ما يتعلق بالمصالحة الوطنية، أفرج في أعقاب زيارة المستشار الخاص في آب/أغسطس ٢٠٠٨ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، عن ٢٦ سجينا سياسيا، من بينهم أقدم سجين في البلد من سجناء الاستنكاف الضميري. وقد عقد اجتماعان في عام ٢٠٠٨ بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، بيد أنه تم في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ اعتقال سجناء سياسيين آخرين، وظل داو أونغ سان سو كيي، رهن الاعتقال. ولم يتواصل الحوار بين الحكومة والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت الحكومة مع الجماعات الإثنية المسلحة سبعة اجتماعات تقريبا.

٢٢ - وفيما يتعلق باستعادة الديمقراطية، لم تشكل الحكومة حتى الآن لجنة انتخابية مستقلة، ولم تنشر مبادئ توجيهية لتسجيل الأحزاب السياسية ولم تصدر قانونا للانتخابات. ولم يسمح للرابطة من أجل الديمقراطية أن تعيد فتح مكاتبها في البلد، باستثناء مكتبها في يانغون.

٢٣ - وفي ما يتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالحكم الرشيد، لا تزال المحادثات مع حكومة ميانمار والمساعي بشأن الحوار المتعلق بالسياسة العامة لمعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية، جارية.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٢٤ - من المعتزم أن يواصل الأمين العام مساعيه الحميدة في عام ٢٠١٠ وأن يتابع مباحثاته بشأن حالة حقوق الإنسان والانتقال إلى الديمقراطية مع حكومة وشعب ميانمار، بما في ذلك جميع الأطراف ذات الصلة في عملية المصالحة الوطنية في ميانمار، وأن يوفر المساعدة التقنية للحكومة في هذا الصدد؛ وفي ضوء إعلان الحكومة عن أنها تعتزم عقد اجتماعات متعددة الأحزاب في العام القادم لأول مرة منذ عشرين عاما، سيكون عام ٢٠١٠ حاسما بالنسبة لميانمار، وفي هذا السياق، سيرتفع في عام ٢٠١٠ سقف التوقعات في أوساط المجتمع الدولي

الذي يتولى بذل المساعي الحميدة للأمين العام. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب زيارة الأمين العام إلى ميانمار في عام ٢٠٠٩، أعرب الأمين العام عن التزامه بتوسيع وتعميق نطاق مساعيه الحميدة لتذليل التحديات المطروحة.

٢٥ - وستنتفي الحاجة إلى المساعي الحميدة للأمين العام عندما تتحقق المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية، وبما يتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وإلى حين بلوغ ذلك الهدف، فإنه يتوقع أن تمدد الجمعية العامة خلال دورتها الرابعة والستين ولاية الأمين العام المتعلقة بمواصلة مساعيه الحميدة لتيسير العملية.

٢٦ - ويرد أدناه الهدف المتوخى من تعيين المستشار الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: تيسير عملية المصالحة الوطنية وإحلال الديمقراطية في ميانمار

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) التقدم المحرز صوب تحقيق المصالحة الوطنية	(أ) '١' الإفراج عن السجناء السياسيين، بمن فيهم داو أونغ سان سو كيي مقاييس الأداء الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: ٦ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٢٠ الهدف عام ٢٠١٠: ٢٠٠
	'٢' زيادة المشاورات السياسية بين الحكومة والجماعات المعارضة، بما في ذلك فئات الأقليات الإثنية. مقاييس الأداء الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٧ الهدف عام ٢٠١٠: ٢٠
(ب) التقدم المحرز صوب الانتقال إلى الديمقراطية	(ب) '١' إنشاء لجنة انتخابية مستقلة مقاييس الأداء الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: لا شيء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف عام ٢٠١٠: ١
	’٢‘ إصدار قوانين سليمة متصلة بالانتخابات
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: لا شيء
	الهدف عام ٢٠١٠: ٤
	’٣‘ إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف عام ٢٠١٠: ١
(ج) التقدم المحرز صوب تحسين حالة حقوق الإنسان	(ج) ’١‘ رفع القيود القانونية على حرية التعبير والتجمع
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨:لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف عام ٢٠١٠: ٤
	’٢‘ عدد برامج بناء القدرات المضطلع بها بغية زيادة قدرات أفراد القوات المسلحة والشرطة وحراس السجون في مجال حقوق الإنسان
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨:لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف عام ٢٠١٠: ٣
(د) التقدم المحرز صوب تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.	(د) ’١‘ عدد الحوارات الواسعة النطاق لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الهدف عام ٢٠١٠: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ الحوار بشأن السياسات الاقتصادية القطاعية النموذجية
	مقاييس الأداء
	الميزانية الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق
	تقديرات عام ٢٠٠٩: ١
	الهدف عام ٢٠١٠: ٢

النواتج

- عقد مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات ميانمار وسائر الأطراف المعنية بجميع المسائل المتصلة بعملية المصالحة الوطنية
- عقد مناقشات ومشاورات منتظمة مع سلطات ميانمار، والجماعات المناصرة للديمقراطية وحقوق الإنسان، والأحزاب السياسية المعارضة، بشأن الانتقال إلى الديمقراطية
- عقد مناقشات ومشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المهتمة الرئيسية، بما فيها بلدان المنطقة الإقليمية ودول الجوار لوضع نُهُج موحدة لمعالجة الحالة في ميانمار
- التقرير السنوي للأمين العام إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، وإحاطات أخرى تقدم حسب الطلب
- إحاطات إلى الجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن يقدمها إليهما المستشار الخاص، عند الطلب
- مساعدة تقنية تقدم إلى الحكومة، بناء على طلبها، لكفالة إجراء عملية انتخابية ذات مصداقية وشفافة وشاملة
- مساعدة تقنية تقدم إلى الحكومة، بناء على طلبها، بتنسيق وثيق مع الأطراف الأخرى المعنية من منظومة الأمم المتحدة، لوضع إطار لحوار اجتماعي واقتصادي واسع النطاق

العوامل الخارجية

٢٧ - يتوقع أن يحقق دور الأمين العام في بذل المساعي الحميدة الذي يضطلع به إلى حد بعيد المستشار الخاص هدفه شريطة أن تبدي حكومة ميانمار والأطراف المعنية الأخرى استعدادها للتوصل إلى حل سياسي والتزامها بذلك وشريطة أن يقدم المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، الدعم لجهود الأمين العام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفرق بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ - و ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠			تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠١٠
فئة النفقات	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	الوفورات (العجز) (٣)=(١)-(٢)	مجموع الاحتياجات (٤)	الاحتياجات غير المتكررة (٥)	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩ (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الأفراد المدنيين	٨٤٦,٥	٨٠٧,٤	٣٩,١	٨٠٩,٣	-	٥٠١,١	٣٠٨,٢
التكاليف التشغيلية	٥٢١,٥	٥٥٧,٤	(٣٥,٩)	٣٤٩,٨	٢,٣	٢٥٢,١	٩٧,٧
مجموع الاحتياجات	**١ ٣٦٨,٠**	**١ ٣٦٤,٨**	**٣,٢**	**١ ١٥٩,١**	**٢,٣**	**٧٥٣,٢**	**٤٠٥,٩**

٢٨ - تصل الاحتياجات المقدرة لمكتب المستشار الخاص لعام ٢٠١٠ إلى مبلغ صافيه ١ ١٥٩,١٠٠ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٢٨١ ١ دولار). وسيغطي المبلغ الأجور والتكاليف العامة للموظفين فيما يتعلق بثلاث وظائف، بما في ذلك إنشاء وظيفتين إضافيتين (ف-٤ و ف-٣) لموظف للشؤون السياسية (٣٠٠ ٨٠٩ دولار)، وخبيرين استشاريين (٨٠٠ ٢٤دولار)، وسفر الموظفين (٦٠٠ ٢٢٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٥٠٠ ٧١ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ١٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٧ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (١٠٠ ٧ دولار).

٢٩ - وهذه الزيادة في الاحتياجات في عام ٢٠١٠ إنما تعزى أساسا إلى: (أ) طلب إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظفين للشؤون السياسية (ف-٤ و ف-٣) لمساعدة المستشار الخاص في المشاركة المكثفة المتصلة بالانتخابات المتوقعة في ميانمار خلال عام ٢٠١٠؛ و (ب) إدراج اعتماد للخبيرين الاستشاريين اللذين سيساعدان مكتب المستشار الخاص في وضع نواتج برنامج عام ٢٠١٠، بما في ذلك استحداث إطار عمل لحوار واسع النطاق بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم المساعدة المناسبة في العملية الانتخابية ومجال سيادة القانون، و(ج) اعتماد لاستئجار مبان لأن مكتب الأمانة سينتقل إلى موقع جديد خلال عام ٢٠٠٩. وهذه الزيادة سيقابلها جزئيا انخفاض في احتياجات السفر الرسمي.

٣٠ - ويعزى الرصيد الحر المتوقع إلى وفورات في تكاليف الموظفين لأن الوظيفة ف-٤ ظلت مشغولة برتبة أقل (ف-٣) لفترة سبعة أشهر، وهو ما يقابله جزئيا احتياجات غير منظورة إلى خدمات الخبراء الاستشاريين التي طلبها المستشار الخاص للأمين خلال عام ٢٠٠٩.

الاحتياجات من الموظفين

	الوظائف من الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون		
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**،	خدمات ميدانية/ أمنية	موظفو الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	موظف الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**مجموع الكلي**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	–	**٣**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	١	–	–	–	–	٢	١	–	**٤**	–	١	**٥**	–	–	**٥**
التغير	–	–	–	–	–	١	١	–	**٢**	–	–	**٢**	–	–	**٢**

٣١ - في ضوء التطورات الجارية في ميانمار، والحاجة إلى تكثيف المناقشات التي يجريها المستشار الخاص استعدادا للانتخابات المقررة في عام ٢٠١٠، هناك زيادة مطلوبة في هيكل وقدرات الموظفين لما يشمل (أ) موظف للشؤون السياسية (ف-٤) لرصد الحالة الاجتماعية والاقتصادية وحالة الحكم والظروف المحيطة بالسياق السياسي المحلي، و (ب) وموظف للشؤون السياسية (ف-٣) لرصد حالة حقوق الإنسان والتطورات ذات الصلة بالتنسيق الوثيق مع مفوضية حقوق الإنسان.

باء - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص

(٢٧٩ ٢٠٠ ٣ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٢ - ظلت مسألة قبرص مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لأكثر من أربعة عقود، ولم تُحل بعد رغم العديد من المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لدعم الجهود القبرصية الرامية إلى التوصل إلى تسوية شاملة. وأثمرت آخر الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على نطاق واسع لمساندة الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة لمشكلة قبرص عن إجراء استفتاءين متزامنين ومنفصلين في الجزيرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، لم يوافق فيهما الناخبون على خطة التسوية الشاملة التي طُرحت للتصويت. وتلت ذلك فترة ركود نسبي إلى أن بدأت الأمم المتحدة مرة أخرى رفع مستوى مشاركتها عام ٢٠٠٦.

٣٣ - وأدت الانتخابات التي أُجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في قبرص إلى وصول ديمتريس كريستوفياس إلى السلطة، حيث أعرب فور تقلده منصبه، عن نيته في التواصل مع

القبارصة الأتراك وقيادتهم. ومن جانبه، هنأ محمد علي طلعت، زعيم القبارصة الأتراك، السيد كريستوفياس، وأعرب عن أمله في بدء حقبة جديدة في قبرص. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨، أي بعد ثلاثة أسابيع فقط من تنصيب السيد كريستوفياس، التقى الزعيمان واتفقا على مسار يؤدي إلى تسوية شاملة. ويقتضي هذا الاتفاق أيضا إنشاء عدد من الأفرقة العاملة للنظر في القضايا الأساسية المتعلقة بخطة التسوية المحتملة، وإنشاء لجان تقنية للسعي إلى إيجاد حلول عاجلة للمشاكل اليومية الناشئة عن تقسيم الجزيرة.

٣٤ - وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلب ممثلو الزعيمين خطيا من الأمم المتحدة ''توفير الدعم اللازم للهياكل الأساسية والموظفين بما يتيح للطرفين إحراز تقدم في العملية'' ويفضي إلى تسوية شاملة. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، طلب ممثلا الزعيمين من الأمم المتحدة في رسالة خطية ''لتوفير البنية التحتية المطلوبة وأفراد الدعم لتمكين الأطراف على المضي قدما في عملية'' تؤدي إلى تسوية شاملة. وبصورة أكثر تحديدا، اتُّفق خلال الاجتماعات التي عُقدت بين ممثلي الزعيمين والممثل الخاص للأمين العام، رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، على أن تساعد الأمم المتحدة الطرفين عن طريق توفير الميسرين وأماكن عقد الاجتماعات وتقديم الدعم اللوجستي.

٣٥ - وفي ٢٣ أيار/مايو، عقد الزعيمان اجتماعا آخر وأصدرا بيانا مشتركا جددا فيه تأكيد التزامهما بإقامة ''اتحاد يضم منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة''. وذكرا أيضا في البيان أنه ''ستكون لهذه الشراكة حكومة اتحادية لها شخصية دولية واحدة، فضلا عن دولة مؤسسة قبرصية تركية ودولة مؤسسة قبرصية يونانية متساويتين من حيث وضعهما''. وأصدر الزعيمان، خلال لقائهما في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بيانا مشتركا أعلنا فيه أنهما ناقشا مسألتي السيادة الواحدة والجنسية الواحدة.

٣٦ - وأبلغ الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/456)، المجلس اعتزامه تعيين الكسندر داونر مستشارا خاصا له بشأن قبرص اعتبارا من ١٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٨. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (S/2008/457) بأن المجلس قد أحاط علما بما اعتزمه الأمين العام.

٣٧ - وفي البيان المشترك للسيد كريستوفياس والسيد طلعت المؤرخ ٢٥ تموز/ يوليه ٢٠٠٨، رحبا علنا بتعيين مستشار خاص للأمين العام مكلف بمساعدة الطرفين على إجراء مفاوضات مكتملة الأركان بهدف التوصل إلى تسوية شاملة.

معلومات عن الأداء خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٣٨ - خلال المرحلة التحضيرية (نيسان/أبريل - تموز/يوليه ٢٠٠٨)، اجتمعت ستة أفرقة عاملة (وهي الأفرقة المعنية بالحكم وتقاسم السلطة، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والأمن والضمانات، والأراضي، والممتلكات، والمسائل الاقتصادية) ١١٥ مرة، في حين اجتمعت اللجان التقنية السبع (المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية، والمسائل الاقتصادية والتجارية، والتراث الثقافي، وإدارة الأزمات، والمسائل الإنسانية، والصحة، والبيئة) ١٤٨ مرة. وقامت الأفرقة العاملة بتحديد مجالات التقارب ومجالات الخلاف، مع إعداد الخيارات المتاحة بشأن أكثر العناصر حساسية لكي ينظر فيها الزعيمان عند بدء المفاوضات الرسمية. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨، أعلن ممثلو الزعيمين عن ٢٢ تدبيرا من تدابير بناء الثقة في مجالات التراث الثقافي، والبيئة، والصحة، وإدارة الأزمات، والجريمة والمسائل الجنائية، وهي تدابير وضعتها اللجان التقنية بغرض تيسير الحياة اليومية للقبارصة في جميع أنحاء الجزيرة، وأمروا بتنفيذها. وقد أسهمت المرحلة التحضيرية والتقدم المحرز في إطار الأفرقة العاملة واللجان التقنية في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مكتملة الأركان.

٣٩ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، شرع الزعيمان في إجراء مفاوضات مكتملة الأركان برعاية الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمشكلة القبرصية. وظل الزعيمان منذئذ يعقدان اجتماعات منتظمة بمعدل اجتماع واحد في الأسبوع تقريبا، مع التركيز على القضايا المتصلة بالحكم وتقاسم السلطة، والممتلكات، والمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، والمسائل الاقتصادية، والأمن والضمانات، والأراضي. وعُقدت جميع اجتماعات الزعيمين بحضور المستشار الخاص للأمين العام أو الممثل الخاص للأمين العام، أو كليهما.

٤٠ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٤٧ (٢٠٠٨)، الذي مدّد بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وحث القرار الطرفين على اغتنام فرصة المفاوضات بالكامل بطرق من بينها تكثيف زخم المحادثات والحفاظ على مناخ الثقة وحسن النية السائد حاليا والمشاركة في العملية بطريقة بنّاءة ومنفتحة.

٤١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر الزعيمان بيانا مشتركا، أعادا فيه تأكيد التزامهما وعزمهما القوي على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص. وفي أوائل أيار/مايو ٢٠٠٩، التزم الزعيمان علنا، عبر الممثل الخاص للأمين العام، بزيادة تكثيف جهودهما بسبل شتى، منها عقد اجتماعات إضافية على مستوى ممثليهما.

٤٢ - وبموازاة مع المفاوضات المكتملة الأركان، واصلت بعض اللجان التقنية عقد اجتماعاتها، لكن بوتيرة أبطأ مقارنة بالمرحلة التحضيرية للمحادثات. واتفق الزعيمان على تدبير إضافي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في مجال التراث الثقافي. وفي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اتفق الزعيمان على تنفيذ ٤ تدابير من أصل ٢٣ تدبيرا من تدابير بناء الثقة التي وضعتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان. وقد خصص البرنامج الإنمائي موارد مالية لدعم هذه المبادرات.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٤٣ - لكفالة دعم جهود السلام بطريقة متسقة وفعالة، فإن هناك مستوى عاليا من التلاحم بين أفراد أسرة الأمم المتحدة. ويعمل الممثل الخاص للأمين العام نائبا للمستشار الخاص للأمين العام بشأن القضايا المتصلة بالمساعي الحميدة للأمين العام. ويواصل الممثل الخاص تنسيق وتصريف الدعم الذي تقدمه قوة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام.

٤٤ - وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، فإن العناصر الفنية الأساسية (الشؤون المدنية والوحدات العسكرية والشرطة المدنية) تدعم جهود المستشار الخاص للأمين العام عن طريق توفير الخبرة والمعرفة المؤسسية، وخصوصا بمساعدة الطرفين في وضع وتنفيذ تدابير بناء الثقة. وتوفر قوة الأمم المتحدة أيضا الدعم الإداري ودعم الهياكل الأساسية لمكتب المستشار الخاص للأمين العام.

٤٥ - وفيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة القطري، يقوم الممثل الخاص للأمين العام بتنسيق الخبرات الواردة من مختلف المصادر، بما في ذلك اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص ووكالات الأمم المتحدة، ومنها البرنامج الإنمائي، وذلك من أجل الإسهام في الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات مكتملة الأركان. وإجمالا، فإن جهود الأمم المتحدة كلها موجهة، عن طريق الممثل الخاص للأمين العام، بصفته نائبا للمستشار الخاص للأمين العام، لدعم المساعي الحميدة للأمين العام والحصيلة النهائية المتوقعة لتسوية شاملة متفق عليها بين الطرفين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٤٦ - يُتوقع تكثيف المفاوضات في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، يُتوقع أن يقوم الزعيمان وممثليهما بزيادة عدد الاجتماعات المعقودة برعاية الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، سيقوم المستشار الخاص للأمين العام بزيادة إشراك الجهات المعنية الإقليمية والدولية في المسائل الفنية لدعم العملية.

٤٧ - ويرد أدناه عرض لهدف المستشار الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم في المفاوضات المكتملة الأركان بغية التوصل إلى تسوية شاملة	'١' توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية والفنية مقاييس الأداء: زيادة عدد اللقاءات بين الزعيمين العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١٨ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٥٠ الهدف المحدد لعام ٢٠١٠: ٥٠ '٢' تكثيف المحادثات داخل اللجان التقنية والأفرقة العاملة، وكذلك على مستوى ممثلي الزعيمين مقاييس الأداء: (أ) زيادة عدد اجتماعات ممثلي الزعيمين العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٤ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٩٠ الهدف المحدد لعام ٢٠١٠: ١٠٠ (ب) زيادة عدد اجتماعات الأفرقة العاملة واللجان التقنية العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٢٨٢ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٥٠٠ الهدف المحدد لعام ٢٠١٠: ٨٠٠

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ تنفيذ تدابير بناء الثقة التي وضعتها اللجان التقنية ووافق عليها الزعيمان، وغيرها من التدابير المتفق عليها
	مقاييس الأداء:
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: تدبيران
	تقديرات عام ٢٠٠٩: ١٠ تدابير (على أساس تراكمي)
	الهدف المحدد لعام ٢٠١٠: ٢٣ تدبيرا (على أساس تراكمي)

النواتج

- تيسير إجراء مفاوضات مكتملة الأركان على مستوى الزعيمين
- تقديم خدمات استشارية على أعلى المستويات بشأن المسائل الفنية دعما للمفاوضات المكتملة الأركان
- تنظيم إحاطات إعلامية شهرية لأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمدين في الجزيرة والمبعوثين الخاصين بشأن مسألة قبرص
- إجراء تقييم معمق للحالة السياسية في قبرص والمنطقة ككل عن طريق القيام بزيارات ربع سنوية
- تيسير عمل الأفرقة العاملة الستة واللجان التقنية السبع فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية والقانونية والتقنية والفنية
- عقد لقاءات صحفية مع الصحافة القبرصية (٥٠)؛ وإصدار نشرات صحفية (٦٠)؛ وإقامة اتصالات مع وسائط الإعلام والحفاظ عليها
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن (٤)

العوامل الخارجية

٤٨ - سوف يتحقق الهدف المحدد إذا استمرت الإرادة السياسية الحالية للزعيمين، واقترنت بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٥٢٢,٥	١ ٧٢٣,٩	١ ٧٩٨,٦	٢ ٢٨٨,٦	-	٢ ٧٣٦,١	(٤٤٧,٥)
التكاليف التشغيلية	١ ٧٠٦,٠	١ ٤٤٨,٨	٢٥٧,٢	٩٩٠,٦	-	٨٦٧,١	١٢٣,٥
مجموع الاحتياجات	**٥ ٢٢٨,٥**	**٣ ١٧٢,٧**	**٢ ٠٥٥,٨**	**٣ ٢٧٩,٢**	**-**	**٣ ٦٠٣,٢**	**(٣٢٤,٠)**

٤٩ - تقدر احتياجات مكتب المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص لعام ٢٠١٠ بمبلغ صاف قدره ٢٠٠ ٢٧٩ ٣ دولار (مبلغ إجمالي قدره ٠٠٠ ٦٢٥ ٣ دولار). وسيغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للوظائف التسع عشرة الحالية (٦٠٠ ٢٨٨ ٢ دولار)، وتكاليف الخدمات الاستشارية (٤٠٠ ٢١٢ دولار)، وتكاليف سفر الموظفين (٠٠٠ ٣٩٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٨٨ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ١٠٦ دولار)، والنقل الجوي (٤٠٠ ٨ دولار)، والاتصالات (٢٠٠ ١٢٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤٠٠ ١٨ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١٠٠ ٤٠ دولار).

٥٠ - ويُعزى الانخفاض في الاحتياجات في عام ٢٠١٠ أساسا إلى العوامل التالية: (أ) الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة برتبة ف-٥؛ (ب) خفض قيمة تسوية مقر العمل المطبقة على قبرص؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية لأن الجزء الأكبر من المعدات المكتبية والأثاث قد تم اقتناؤه عام ٢٠٠٩، كما أن جزءا من الدعم اللوجستي ستقدمه قوة الأمم المتحدة مجانا.

٥١ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أساسا إلى العوامل التالية: (أ) معدل شغور فعلي أعلى مما كان متوقعا؛ (ب) انخفاض الاحتياجات المتعلقة

بتكاليف التشغيل لأن جزءا من الدعم اللوجستي الذي كان مدرجا في الميزانية المعتمدة وفرته قوة الأمم المتحدة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع**	الخدمات الميدانية/ الأمنية	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفون برتبة محلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	–	–	–	١	٤	٥	–	–	**١١**	٢	٤	**١٧**	–	٣	–	**٢٠**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	–	–	–	١	٣	٥	–	–	**١٠**	٢	٤	**١٦**	–	٣	–	**١٩**
التغيير	–	–	–	–	(١)	–	–	–	(١)	–	–	(١)	–	–	–	(١)

٥٢ - وسينخفض مجموع احتياجات المكتب من الموظفين في عام ٢٠١٠ من ٢٠ إلى ١٩ وظيفة، وذلك نتيجة إلغاء وظيفة واحدة برتبة ف-٥. وبحكم الصعوبات التي اعترضت مكتب المستشار الخاص للأمين العام خلال عام ٢٠٠٩ في إيجاد مرشح مناسب يتمتع بالخبرة المطلوبة في مجال الممتلكات، قرر المستشار الخاص أن يستعيض المكتب عن ذلك بالخدمات الاستشارية.

جيم - المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية

(١ ٧٨٠ ٢٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٥٣ - عملا بدعوة مجلس الأمن، في قراره ١٣٦٦ (٢٠٠١)، للأمين العام أن يحيل إلى المجلس المعلومات والتحليلات المتاحة من داخل منظومة الأمم المتحدة عن حالات الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام رئيس المجلس، في رسالته المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/567)، بقراره تعيين مستشار خاص له معني بمنع الإبادة الجماعية. وأبلغ رئيس المجلس الأمين العام، في رده المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/568)، بأن المجلس قد أحاط علما بقراره.

٥٤ - وحدّد الأمين العام مسؤوليات المستشار الخاص في ما يلي:

(أ) جمع المعلومات المتاحة، وبخاصة من داخل منظومة الأمم المتحدة، بشأن الانتهاكات الواسعة النطاق والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وذات الدوافع الإثنية والعرقية، التي قد تؤدي إلى حدوث إبادة جماعية إذا لم يتم منعها أو وقفها؛

(ب) القيام بدور آلية للإنذار المبكر للأمين العام، ومن خلاله لمجلس الأمن، بتوجيه اهتمام أعضائه إلى الحالات التي يحتمل أن تسفر عن حدوث إبادة جماعية؛

(ج) تقديم توصيات إلى مجلس الأمن، من خلال الأمين العام، بشأن الإجراءات الكفيلة بمنع الإبادة الجماعية أو وقفها؛

(د) إقامة اتصال مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية أو الجرائم المتصلة بها.

٥٥ - وإلى جانب هذه الرسائل المتبادلة، يُستمد الإطار المرجعي المعياري لعمل المستشار الخاص أساسا من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والنصوص الأوسع نطاقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على نحو ما اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ١/٦٠.

٥٦ - ويفهم المستشار الخاص، ولايته وينفذها، بوصفها ولاية يضطلع فيها بدور تحفيزي داخل منظومة الأمم المتحدة، وبصفة أعم، داخل المجتمع الدولي، من أجل الإنذار باحتمال وقوع إبادة جماعية في بلد معين أو منطقة معينة، وتقديم توصيات لمنع وقوعها أو لوقفها، وإتاحة المجال للشركاء لاتخاذ إجراءات وقائية وفقا لولايات كل منهم ومسؤولياته بموجب القانون الدولي.

معلومات عن الأداء خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٥٧ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قام مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية بتنقيح استراتيجيته ومنهجيته، بعد إجراء مشاورات موسعة مع إدارات الأمم المتحدة وبرامجها، والدول الأعضاء والخبراء. وبصفة خاصة، وضع المكتب إطارا تحليليا لتحديد الحالات التي قد تؤدي إلى أعمال إبادة جماعية. ولقي هذا الإطار استحسان الزملاء داخل منظومة الأمم المتحدة وأعضاء مجلس حقوق الإنسان، الذي عرض فيه الإطار ضمن تقرير الأمين العام ذي الصلة وفقا لطلب هذه الهيئة (انظر A/HRC/10/30). وفي عام ٢٠٠٩، يعمل المستشار الخاص على زيادة تحسين الإطار، آخذا في الاعتبار آراء باقي إدارات الأمم

المتحدة وبرامجها، وكذلك الخبراء في مجال منع الإبادة الجماعية، وذلك عبر مجموعة من حلقات العمل.

٥٨ - وأوفد المستشار الخاص بعثة إلى منطقة البحيرات الكبرى في أواخر ٢٠٠٨، مع التركيز على الحالة في كيفو الشمالية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولدى عودته، قدّم إحاطة إلى الأمين العام وغيره من كبار مسؤولي الأمم المتحدة. وقُدّم التقرير المتعلق بهذه البعثة إلى مجلس الأمن (انظر S/2009/151). وأبقى قيد نظره عددا من الحالات الأخرى التي شملت متابعة إجراءات سابقة، كما هو الحال مع كينيا والسودان، أو العمل الدبلوماسي الوقائي.

٥٩ - وسعى مكتب المستشار الخاص خلال عام ٢٠٠٩ إلى وضع نظام لإدارة المعلومات، يتيح اطلاع المستشار الخاص يوميا على ما يحصل من تطورات على الصعيد العالمي، وذلك على أساس المعلومات الواردة من الإدارات والوكالات العاملة في هذا المجال. ويشكل هذا النظام العمود الفقري لقدرات المكتب في مجال الرصد والإنذار المبكر على الصعيد العالمي، كما يسهم في إعداد قاعدة بيانات تفاعلية لتعزيز قدرته على الإنذار المبكر.

٦٠ - وفيما يتعلق بأنشطة التوعية، قام المكتب، بمساعدة من إدارة شؤون الإعلام، بنشر وتوزيع كتيب يقدم معلومات عن ولاية المستشار الخاص، داخل منظومة الأمم المتحدة وفي مختلف أنحاء العالم، وقام بإنشاء موقع شبكي خاص به (www.un.org/preventgenocide/adviser). وما فتئ المستشار الخاص وموظفوه يشاركون بنشاط في حلقات العمل والمؤتمرات المعنية بمنع الإبادة الجماعية، وذلك للتوعية بولاية المكتب ومناقشة سبل تحسين قدرته على الإنذار المبكر. وعلى سبيل المثال، شارك المستشار الخاص وموظفوه في مؤتمر نظمته مفوضية حقوق الإنسان، بمساهمة من المكتب، وهو ما أسهم في تعزيز العلاقات بين المكتب والمفوضية وأعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات والمقررين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان.

٦١ - وعقدت اللجنة الاستشارية المعنية بمنع الإبادة الجماعية اجتماعها السنوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وناقشت اللجنة التطورات التي حدثت في منهجية المكتب واستراتيجيته، والتطورات المتعلقة بمسؤولية الحماية والشراكة مع المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية، وتشكيلة اللجنة نفسها ودورها في المستقبل. وقد تم الحفاظ على اتصال وثيق مع رئيس اللجنة الاستشارية وأعضائها على مدار السنة.

٦٢ - وفي عام ٢٠٠٩، استخدم المكتب الإطار التحليلي فيما يقوم به من أنشطة الرصد والتحليل والتعبير عن الشواغل على الصعيد العالمي. وقام أيضا بوضع نظام لجمع المعلومات،

وبرصد وتقييم مشروع لتجميع القواعد القانونية المتصلة بمنع الإبادة الجماعية، وهو مشروع نفذه بدون مقابل خبراء مستقلون من معهد جاكوب بلاوشتاين للنهوض بحقوق الإنسان، وأصدر تقريره الأول إلى مجلس الأمن، وعزز صلاته مع مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، ووسع نطاق أنشطته إلى حد كبير في مجال التوعية. ومن بين النواتج المتوقعة في عام ٢٠٠٩، شملت تلك التي تحققت جزئيا ما يلي: (أ) وضع قائمة خبراء معنيين ببلدان محددة في مجال منع الإبادة الجماعية؛ (ب) والحملة الدعوية العامة المتوخاة؛ (ج) والعدد المقرر من البعثات القطرية. وفيما يتعلق بالعنصرين الأولين، فبالنظر إلى أوجه التعقيد والحساسية التي تميز ولاية المكتب، بما في ذلك المسائل المتصلة بكيفية التمييز بين منع الإبادة الجماعية ومنع النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان، وتفادي حالات التداخل المتكررة بينها، احتاج المكتب إلى وقت أطول مما كان متوقعا لتعزيز أساسه المفاهيمي والأساليب التي يعتمدها في العمل والتواصل. وفيما يتعلق بالعنصر الثالث، ثبت أنه من الصعب للغاية الترتيب لإيفاد بعثات إلى البلدان لمعالجة حالات محددة، ذلك أن الحكومات تستاء من أي تلميح إلى إمكانية وقوع إبادة جماعية في بلدانها.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٦٣ - يواصل مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية عمله بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون السياسية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الشؤون القانونية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما يواصل توطيد مبادلاته وتعاونه مع الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، يشارك المستشار الخاص في اللجنة التنفيذية للسلام والأمن والإطار المشترك بين الوكالات لتنسيق العمل الوقائي، ويوفر للمشاركين التوجيه فيما يتعلق بمنع الإبادة الجماعية، ويطلب المعلومات ذات الصلة بولايته، كما يشارك في المناقشات التي تجريها لجنة السياسات بشأن القضايا والحالات التي تدخل في نطاق ولايته، وفي عدد من فرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الإدارات التي تُعنى بمسائل ذات صلة بالولاية، بما في ذلك عدد من المسائل المتصلة بعمليات محددة من عمليات حفظ السلام. وبناء على طلب من مجلس حقوق الإنسان، يساهم المستشار الخاص في تقرير الأمين العام عما تبذله الأمم المتحدة من جهود في ميدان منع الإبادة الجماعية، وقد شارك أيضا في عرض شفهي وحوار تفاعلي مع مجلس حقوق الإنسان.

٦٤ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن الذي يتلقى تقارير المستشار الخاص من خلال الأمين العام، حافظ المستشار الخاص على علاقات اتصالات فردية مع أعضاء المجلس والتقى، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بكل من رؤساء المجلس لمناقشة قضايا تتعلق بولايته. وبناء على طلب من الرئاسة، قدم المستشار الخاص إحاطة غير رسمية عن المهمة التي اضطلع بها في منطقة البحيرات الكبرى.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

٦٥ - سيواصل مكتب المستشار الخاص السعي بنشاط، في عام ٢٠١٠، إلى التفاعل مع الدول الأعضاء لتعزيز التعاون والحوار والقدرات، وذلك بهدف منع الإبادة الجماعية في أي مكان من العالم، من خلال تحديد أفضل الممارسات لدى البلدان التي تجنبت وقوع فظائع جماعية من هذا القبيل. وتحقيقا لهذه الغاية، سيركز المكتب على خمسة مجالات للعمل هي: التوعية، جمع المعلومات، تحديد الشواغل، الإعلام بالشواغل والتوصيات، تطوير القدرات لمنع الإبادة الجماعية.

التوعية

٦٦ - تعد التوعية بالحالات العامة والخاصة تدبيرا وقائيا في حد ذاتها. ولتحقيق هذا الهدف، سيكون على مكتب المستشار الخاص المضي في وضع استراتيجيته الرامية إلى تعزيز الوعي بولايته والتشجيع على إيجاد مناخ موات لأعمال المنع. وقد تبيّن أن المشاورات الإقليمية وسيلة فعالة للغاية، لا باعتبارها منتدى ''لاستعراض الأقران'' فحسب، بل لأنها توفر فرصة لإعمال الفكر بشأن شواغل مماثلة وتبادل أفضل الممارسات. وسوف يحضر المكتب مؤتمرات الخبراء بشأن الإبادة الجماعية وما يتصل بها من موضوعات، باعتبار أنها توفر فرصة فريدة للإسهام بما لدى المكتب من خبرات فريدة، ولتعزيز تبادل المعلومات وتوطيد العلاقات مع الأطراف الفاعلة الرئيسية، ولكفالة أن يستفيد المكتب من خبرات الأطراف الثالثة، بما في ذلك ممثلو الحكومات. وسيواصل المكتب تحسين موقعه الشبكي، ومن المزمع افتتاح موقع شبكي متكامل لمنع الإبادة الجماعية يضمّ مشروعي إدارة شؤون الإعلام المتعلقين برواندا وبذكرى المحرقة. وسيعمل المكتب أيضا على تقاسم الموجزات عن أنشطته مع المكاتب الميدانية التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، من خلال نشرة يصدرها. ومن المزمع إصدار نسخة ثانية منقحة من كتيب المكتب عن ولاية المستشار الخاص في عام ٢٠١٠.

جمع المعلومات

٦٧ - سوف يقوم مكتب المستشار الخاص بمراقبة الأزمات المحتملة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأزمات القطرية والإقليمية والموضوعية. وستستند المراقبة إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان والمعلومات السياسية والإنمائية والإنسانية ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على العوامل البنيوية (ومثالها وجود مجموعات إثنية أو وطنية أو دينية أو عرقية متنوعة، أو وجود مناخ موات للإفلات من العقاب) وعلى الأحداث المسببة المحتملة (كاقتراب موعد الانتخابات أو فرض حالة الطوارئ). وسيسعى المكتب إلى الحصول على المعلومات من الدول الأعضاء والأمم المتحدة ومصادر أخرى والنظر فيها، حيثما تتاح ووفقا للمقتضى. وسيتمكن المكتب من الوصول إلى مصادر المعلومات والاجتماعات في الأمم المتحدة، وفقا للحاجة، بما في ذلك تقارير الاستعراض الدوري الشامل الذي يجريه مجلس حقوق الإنسان، وتقارير الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة. وستجري عملية المراقبة بالتشاور الوثيق مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة ومع الدول الأعضاء المعنية أيضا.

تحديد الشواغل

٦٨ - يقوم المكتب بتحليل حالات محددة من خلال النظر بتعمق في جميع المعلومات ذات الصلة، وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الإقليمية. وحيثما تستدعي الضرورة ذلك، وبالتشاور مع سلطات الدولة والسلطات الإقليمية المعنية، يمكن أن يقوم المستشار الخاص بنفسه، أو أن يوعز إلى أحد موظفيه بزيارة بلد معين، والاجتماع بالمسؤولين، وبفريق الأمم المتحدة القطري فيه أو بأطراف فاعلة أخرى، وفقا لما يقتضيه الوضع. ويجري إعداد ملفات عمل عن حالات مختلفة واستكمالها وفقا للضرورة. وستوضع قائمة بالخبراء في شؤون كل بلد، تتيح للمكتب استشارتهم لتعميق معارفه بذلك البلد.

الإعلام عن الشواغل والتوصيات

٦٩ - وفقا لما تستدعيه الضرورة، يعرض مكتب المستشار الخاص الحالات المثيرة للقلق على الأمين العام وغيره من كبار المسؤولين مرفقة بالتوصيات الملائمة. ويواصل المكتب تعزيز استمرار ووتيرة مشاركته في المناقشات السياساتية التي تجري على مستوى كبار المسؤولين في الأمانة العامة بشأن مسائل قطرية وموضوعية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمكتب القيام بأنشطة دعوة تؤيد منع الإبادة الجماعية، وتطال مجموعات عديدة، من بينها سلطات الدولة والمجتمع الدولي في الأمم المتحدة. ويمكن للمكتب إرسال بعثات إلى البلدان التي يكتسي

تدخل المستشار الخاص فيها أهمية خاصة على صعيد منع الإبادة الجماعية. وإذ لاحظ المكتب أن أنشطة المنع لاقت قدرا أكبر من النجاح في البلدان التي توافق فيها الدولة المضيفة على اتخاذ خطوات وقائية عاجلة، وحيثما يتوصل المجتمع الدولي إلى اتفاق في الرأي بشأن المشاكل وطريقة الاستجابة لها، فإنه سيعمد إلى استخدام أنشطة الدعوة لتشجيع قيام بيئة سياسية مؤيدة لأنشطة المنع من خلال الحوار البنّاء بدلا من المواجهة. وستقوم اللجنة الاستشارية بدراسة الحالات المثيرة للقلق، خلال دورتها الخريفية السنوية، وتقدم المشورة عن الطرق الأكثر ملاءمة للتواصل بشأنها. وستقدم التقارير والإحاطات إلى مجلس الأمن وفقا للمقتضى.

٧٠ - وتتمثل إحدى المساهمات الاستراتيجية لمكتب المستشار الخاص في كفالة إدراك المخاطر المتأتية عن انتشار العنف على نطاق واسع وإعطائها الأولوية الملائمة، سواء من جانب الأمانة العامة، على مستوى ملائم في الإدارة العليا، ومن جانب الدول الأعضاء في الأمانة العامة.

تطوير القدرات لمنع الإبادة الجماعية

٧١ - تشمل ولاية المستشار الخاص الاتصال مع منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة الرامية إلى منع الإبادة الجماعية، والعمل على تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحليل وإدارة المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية وما يتصل بها من جرائم. وقد خطط لقطاع رئيسي جديد فيما تبقى من عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠، يشمل مشروع تدريب شامل لمنع الإبادة الجماعية. وسيتطلب المشروع تأييدا وثيقا من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسائر شركاء الأمم المتحدة ومؤسسات التدريب وهيئات البحث والمحاكم الجنائية الدولية. وسيتضمن المشروع مكونات تدريب تمهيدي للموظفين المدنيين العاملين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة، في ميدان الإنذار المبكر وغير ذلك من الأدوات الوقائية. ويزمع المكتب إجراء دراسة استقصائية للتقييم في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، الهدف منها تقييم قدرة البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة قبل الشروع في تنفيذ المشروع. وسيعمل المكتب بصورة وثيقة مع الخبراء لإعداد وحدة معيارية ترافقها سلسلة من كتيبات التدريب،ستتاح أيضا كأداة تدريب على الشبكة للبعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة. وستوضع قائمة للمدربين الخبراء ليستعان بهم إلى جانب موظفي المكتب في تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لتدريب الموظفين الميدانيين. وفي عام ٢٠١٠ سيجري المكتب أيضا دورات لتدريب المدربين لدى البعثات الميدانية التابعة للأمم المتحدة في ميدان منع الإبادة الجماعية، كما

سيضع دليلا للتدريب. ويهدف مكوّن هام آخر إلى تعزيز قدرة مؤسسات الدولة المحلية على منع الإبادة الجماعية، وسيعمل المكتب مع الحكومات، بدعوة منها، وسيقدم لها ما يمتلكه من خبرات في ميدان التصديق على المعاهدات، لاستعراض التشريعات المحلية المتعلقة بوسائط الإعلام المطبوعة والمقروءة، وكتيبات التدريب العسكري لكفالة الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ومعايير القانون الإنساني الدولي، مع التركيز على منع الإبادة الجماعية. ومن المتوقع أن ينتهي المكتب، بمساعدة خبراء متطوعين، من تجميع جميع المبادئ القانونية ذات الصلة المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية في عام ٢٠١٠. وستستخدم هذه المبادئ بالاقتران مع إطار التحليل.

٧٢ - وفيما يلي عرض لأهداف مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز:

الهدف: التنبيه إلى احتمال وقوع إبادة جماعية في بلد أو إقليم معين وتقديم توصيات لمنعها أو وقفها.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) زيادة وعي الأطراف من الدول وغير الدول والأطراف الإقليمية بأهمية منع الإبادة الجماعية والحالات والظروف التي قد تفضي إلى وقوعها	(أ) '١' عدد الأطراف من الدول وغير الدول والأطراف الإقليمية المشاركة في تحليل مؤشرات الانتهاكات الواسعة النطاق والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ذات الطابع الإثني أو العرقي أو الوطني أو الديني، بما في ذلك إيجاد عوامل تخفيف محتملة. مقاييس الأداء ٢٠٠٨: ٢٥ طرفا فاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ٣٠ طرفا فاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ٣٥ طرفا فاعلا '٢' عدد زيارات الموقع الشبكي لمكتب المستشار الخاص للامين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية مقاييس الأداء ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ٢٥ زيارة الهدف لعام ٢٠١٠: ٠٠٠ ٣٥ زيارة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة قدرة عملية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء على منع الإبادة الجماعية والتصدي لعوامل الخطر والعوامل الموطئة	(ب) '١' الانتهاء من وضع مشروع تجريبي لتدريب الموظفين المدنيين لدى بعثات الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني على منع وقوع الإبادة الجماعية وما يرتبط بها من أعمال عنف. مقاييس الأداء ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: مشروع تجريبي واحد الهدف لعام ٢٠١٠: مشروع تدريب مكتمل وشامل يتوفر على الشبكة. '٢' عدد موظفي الأمم المتحدة الميدانيين المستفيدين من مشروع التدريب، بما في ذلك مواد التدريب المتوفرة على الشبكة مقاييس الأداء ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: ٢٠٠ موظف الهدف لعام ٢٠١٠: ٤٠٠موظف

النواتج

- ١ ٢٠٠ نسخة من الإصدار الثاني للكتيب الذي نشر ووزع على نطاق واسع على جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة، لا سيما في الميدان، وعلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية
- كفالة استمرار اشتغال الموقع الشبكي على النحو الملائم وتحديثه بانتظام
- قبول الإطار التحليلي على نطاق واسع في الأمم المتحدة باعتباره الأداة الملائمة لإيصال الشواغل المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية
- قاعدة بيانات داخلية تفاعلية تتضمن معلومات عن العناصر الموطئة المحتملة
- نظام شامل لجمع المعلومات ومراقبة الحالات التي قد تفضي إلى أعمال إبادة جماعية في العالم
- تجميع نتائج المراقبة يوميا

- تقديم تقارير و/أو مذكرات من الأمين العام إلى مجلس الأمن (٤)
- تقديم إحاطات إلى مجلس الأمن (٣)
- قائمة الخبراء المختصين بحالات كل بلد (١)
- تقييمات داخلية شهرية للمخاطر (١٢)
- المشاركة في بعثات استطلاع متعددة الاختصاصات وبعثات لبناء الثقة إلى مناطق التوتر و النزاع
- تجميع المعايير القانونية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية (١)
- مشروع تدريب شامل، يتضمن مواد للتدريب ومجموعة من المدربين وتنظيم ٨ حلقات تدريب وحلقات دراسية (١)

العوامل الخارجية

٧٣ - يمكن تحقيق هذه الأهداف شرط توافر الإرادة السياسية لدى أعضاء مجلس الأمن للتحاور مع المستشار الخاص بهدف النظر في هذا التحليل والنتائج والاستناد إليها عند الضرورة؛ وشرط أن تتوفر لدى الدول الأعضاء التي تشهد بلادها أحداثا جسيمة الإرادة اللازمة للسماح بالوصول إلى المستشار الخاص والتحاور معه، وشرط أن تتوافر النية الحسنة والرغبة في العمل بفعالية لدى المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات.

تحليل الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفرق المسجل من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفروق للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
فئة النفقات	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	١ ٧٨٠,٠	١ ٧٧٢,٦	٧,٤	١ ٠٧٧,٩	-	٩٧٩,٧	٩٨,٢
تكاليف التشغيل	٦٩٥,٨	٦٨١,٣	١٤,٥	٧٠٢,٣	٠,٥	٣٥٢,٨	٣٤٩,٥
مجموع الاحتياجات	**٢ ٤٧٥,٨**	**٢ ٤٥٣,٩**	**٢١,٩**	**١ ٧٨٠,٢**	**٠,٥**	**١ ٣٣٢,٥**	**٤٤٧,٧**

٧٤ - تصل الاحتياجات المقدرة للمستشار الخاص في عام ٢٠١٠ إلى مبلغ صاف قدره ٢٠٠ ٧٨٠ ١ دولار (وإجماليه ٨٠٠ ٩٤٨ ١ دولار). ويغطي هذا المبلغ المرتبات والتكاليف العامة للموظفين الذين يشغلون الوظائف الست الحالية (٩٠٠ ٠٧٧ ١ دولار)، والخدمات الاستشارية (٢٠٠ ٩٠ دولار) والأسفار الرسمية (٧٠٠ ٢٩٤ دولار)، والمرافق والبنى الأساسية (٧٠٠ ٢٨٠ دولار) والنقل البري (٤٠٠ ٢ دولار) والاتصالات (٨٠٠ ٩ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٣ دولار) وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (١٠٠ ١ دولار).

٧٥ - وتتأتى الزيادة في الاحتياجات لعام ٢٠١٠ وقدرها ٧٠٠ ٤٤٧ دولار في المقام الأول عمّا يلي: (أ) التغيرات في التكاليف العادية للمرتبات؛ (ب) الاحتياجات الإضافية للاستشاريين والسفر للتدريب على التوعية بالإبادة الجماعية؛ (ج) المرافق والبنى الأساسية: لأعمال التغيير والتجديد المرتبطة بالانتقال المزمع إلى موقع جديد في عام ٢٠١٠، بناء على توصية إدارة السلامة والأمن بعدم تجديد عقد الإيجار في مبنى ''الكوا'' بالنظر إلى الشواغل الأمنية المرتبطة بوجود موقف عام للسيارات تحت المبنى.

٧٦ - ويتأتى الرصيد الحر المتوقع البالغ ٩٠٠ ٢١ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في المقام الأول عن انخفاض الاحتياجات للأسفار الرسمية بسبب انخفاض عدد الرحلات التي قام بها المستشار الخاص للأمين العام والموظفون الذين يقدمون الدعم له، وعدم استخدام الاعتماد المخصص لاقتناء معدات لتكنولوجيا المعلومات.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المرتبطة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمة الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفون الدوليون**	الموظفون الوطنيون المحلية	الرتبة الأمم المتحدة	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	٢	١	–	٤	–	٢	٦	–	–	–	٦
المقترح ٢٠١٠	١	–	–	–	–	٢	١	–	٤	–	٢	٦	–	–	–	٦
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٧٧ - لم يطرأ أي تغيير على الاحتياجات من الموظفين لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في عام ٢٠١٠.

دال - المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية

(٧٠٠ ٦٩٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٨ - قام الأمين العام في رسالته المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/19) بتعيين السيد كريستوفر روس مبعوثا شخصيا له للصحراء الغربية وأوضح لمجلس الأمن بأن المبعوث سيعمل مع الطرفين والدول المجاورة، بالاستناد إلى قرار مجلس الأمن ١٨١٣ (٢٠٠٨) وما سبقه من قرارات، مع مراعاة التقدم المحرز حتى الآن، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، يؤدي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وفي أعقاب تلك الرسالة، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (S/2009/20) بأنه جرى إطلاع أعضاء مجلس الأمن على قرار تعيين مبعوث شخصي وبأن المجلس قد أحاط علما بما اعتزمه الأمين العام.

٧٩ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أهاب مجلس الأمن بالطرفين، في قراره ١٨١٣ (٢٠٠٨)، مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية وصادق المجلس على التوصية بدعوة الطرفين إلى التحلي بالواقعية والرغبة في التسوية، لما لذلك من أهمية جوهرية في الاحتفاظ بزخم عملية المفاوضات، وأهاب بالطرفين مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الانتقال بالعملية إلى طور مكثف وأكثر تعمقا من المفاوضات.

معلومات عن الأداء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٨٠ - في إطار تنفيذ ذلك القرار، أجرى المبعوث الشخصي للأمين العام مشاورات مكثفة مع ممثلي الطرفين، المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وكذلك مع ممثلي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا، ومع ممثلي بلدان مهتمة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، قام المبعوث بزيارتين إلى المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩ ومن ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ لإجراء مشاورات متعمقة بشأن الموقف الحالي لكلا الطرفين وسبل الوصول إلى مرحلة جديدة من الارتقاء بعملية المفاوضات. وأجريت مفاوضات غير رسمية بين الأطراف في النمسا في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

٨١ - ومع حلول منتصف عام ٢٠٠٩، وبعد أن قام الممثل الشخصي بمهمتين في المنطقة وأجرى العديد من المشاورات مع ممثلي الطرفين والدول المجاورة وأعضاء مجموعة الأصدقاء، قام بإبلاغ الأمين العام بأن موقفي الطرفين ما زالا شديدي التباعد. وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، ستُعقد اجتماعات غير رسمية لمساعدة كلا من الطرفين على التعامل مع الطرف الآخر بروح تعاونية، لا خصامية. والهدف الرئيسي من هذه الاجتماعات هو التوصل إلى تفاهم عملي بين الطرفين لكي يبدآ في الجولة الخامسة مرحلة من المفاوضات تكون أكثر كثافة وموضوعية على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. ومن المتوقع أن تجرى الجولة الخامسة من المفاوضات قبل نهاية عام ٢٠٠٩ في مانهاست، نيويورك.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨٢ - يرفع المبعوث الشخصي تقارير باستنتاجاته وتوصياته إلى الأمين العام من خلال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ويتولى كل من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام تنسيق المبادرات السياسياتية معا عن كثب ويقدّمان الدعم إلى المبعوث الشخصي، وذلك عن طريق أمور منها إبلاغه بآخر التطورات السياسية ومستجدّات الحالة في الميدان، وإسداء المشورة له. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم اللوجستي أثناء الزيارات التي يقوم بها المبعوث الشخصي للمنطقة.

افتراضات التخطيط في عام ٢٠١٠

٨٣ - خلال عام ٢٠١٠، سيواصل المبعوث الشخصي إجراء مشاورات لتسهيل المفاوضات مع الحكومة المغربية وقيادة جبهة البوليساريو من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة الصحراء الغربية. وسيواصل المبعوث الشخصي أيضا إجراء مشاورات مع الدولتين المجاورتين، الجزائر وموريتانيا، وسيواصل التنسيق عن كثب مع الدول الأعضاء المهتمة في نيويورك وفي العواصم.

٨٤ - وسيكون عمل المبعوث الشخصي للصحراء الغربية قد اكتمل عندما يتوصل الطرفان إلى تسوية سياسية يقبلها الطرفان وتتيح لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره.

٨٥ - ويرد أدناه عرض لأهداف الممثل الشخصي وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه.

الهدف: التوصل إلى تسوية شاملة لمسألة الصحراء الغربية.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
إحراز تقدم نحو التوصل إلى التسوية الشاملة لمسألة الصحراء الغربية	'١' مشاركة الطرفين في المفاوضات الرامية إلى تسوية المسألة وإسهامهما فيها بشكل بناء مقاييس الأداء: عدد الاجتماعات المعقودة بين الطرفين للتفاوض بشأن اتفاق يبرم بينهما عام ٢٠٠٨: ٢ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٣ الهدف لعام ٢٠١٠: ٣ '٢' التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق مقياس الأداء: عام ٢٠٠٨: لا تقديرات عام ٢٠٠٩: لا الهدف لعام ٢٠١٠: نعم

النواتج

- عقد مفاوضات بين الطرفين المعنيين وإجراء مشاورات سياسية مع الطرفين ومع الدولتين المتجاورتين والمجتمع الدولي.
- تقديم تقارير وإحاطات إلى مجلس الأمن.

العوامل الخارجية

٨٦ - يُتوقع تحقيق الهدف المتوخّى من الجهود المبذولة في إطار المساعي الحميدة للأمين العام، التي يضطلع بها أساسا مبعوثه الشخصي، شريطة أن تتوافر لدى الطرفين الإرادة للتوصل إلى تسوية سياسية والالتزام بذلك، وأن تقدم الدولتان المتجاورتان والمجتمع الدولي الدعم لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨-٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الفرق			احتياجات عام ٢٠١٠		تحليل الفروق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٨٩,٦	٢٠١,٩	٨٧,٧	١٩٢,٩	-	١٥٨,٧	٣٤,٢
التكاليف التشغيلية	٩٢٤,٢	٢٩٣,٥	٦٣٠,٧	٤٩٧,٨	١,١	٤٦٩,٧	٢٨,١
مجموع الاحتياجات	**١ ٢١٣,٨**	**٤٩٥,٤**	**٧١٨,٤**	**٦٩٠,٧**	**١,١**	**٦٢٨,٤**	**٦٢,٣**

٨٧ - تتطلب الاحتياجات التقديرية للمبعوث الشخصي لعام ٢٠١٠ مبلغا صافيه ٧٠٠ ٦٩٠ دولار (إجماليه ١٠٠ ٧٤١ دولار). ويغطي هذا المبلغ تكاليف الموظفين الدوليين (٩٠٠ ١٩٢ دولار) والخبراء الاستشاريين (٩٠٠ ١٢٤ دولار) والسفر في مهام رسمية (٨٠٠ ١٧٠ دولار) والمرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ١٤ دولار) والاتصالات (٠٠٠ ٢ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ١٨٣ دولار).

٨٨ - وتعزى الاحتياجات الإضافية البالغ مقدارها ٣٠٠ ٦٢ دولار، بشكل رئيسي، إلى ما يلي: (أ) ارتفاع التكاليف القياسية للمرتبات في عام ٢٠١٠؛ (ب) زيادة الاستعانة بالخدمات الاستشارية لمساعدة المبعوث الشخصي في المشاورات والمفاوضات تلبيةً لمقتضيات الطبيعة المعقّدة والمتعددة الأوجه لمشكلة الصحراء الغربية؛ (ج) رصد اعتماد لاستئجار الأماكن نظرا لأن جميع المكاتب الموجودة في الأمانة العامة ستنقل إلى موقع جديد خلال عام ٢٠٠٩؛ (د) زيادة الاعتماد المرصود لخدمات الأمن والترجمة الشفوية فيما يتصل بزيادة عدد اجتماعات التفاوض التي من المقرر أن يعقدها المبعوث الشخصي للأمين العام خلال عام ٢٠١٠.

٨٩ - ويعزى الرصيد الحر المسقط البالغ ٤٠٠ ٧١٨ دولار في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أساسا، إلى بقاء وظيفة المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية شاغرة من آب/أغسطس ٢٠٠٨ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وخلال الفترة الانتقالية، لم تكن هناك اجتماعات رسمية أو رحلات إلى المنطقة وكان يُضطلع بأنشطة أقل في مكتب المبعوث الشخصي.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ فئة خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظف وطني	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	١	–	–	–	١
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١٠	١	–	–	–	–	–	–	١	١	–	–	١	–	–	–	١
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٩٠ - سيظل الملاك الوظيفي لمكتب المبعوث الشخصي للأمين العام لسنة ٢٠١٠ دون تغيير.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

(٦٩٥ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٩١ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري - رود لارسن مبعوثا خاصا له معنيا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتمكينه من تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقا لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذا لهذه الولاية، يُجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير النصف سنوية المقدمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

٩٢ - وفي تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (S/2005/673)، خلص الأمين العام إلى أنه تم الوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ومن بينها انسحاب قوات الجمهورية العربية السورية من لبنان. واستجابة للتقرير النصف سنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان تمشيا مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني،

بتحديد حدودهما المشتركة، وخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، ويلاحظ أن هذه التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي وتحسين العلاقات بين البلدين، مما يساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، ويحث الطرفين على بذل الجهود من خلال مزيد من الحوار الثنائي سعيا لبلوغ تلك الغاية.

٩٣ - وأصدر مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفق أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الرئيسية الدولية والأطراف المعنية، مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، والقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع السلاح، ولترسيم الحدود الدولية للبنان، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير إلى المجلس بانتظام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٩٤ - وأحرزت الأطراف المعنية، منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، تقدما نحو تنفيذه. ولكن لم تنفذ بالكامل فقرة القرار التي تدعو إلى بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، والاحترام التام لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع. وكذلك لم تنفذ فقرة القرار التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها. وفي الوقت ذاته، تجدر الإشارة إلى أن الزعماء اللبنانيين دخلوا، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، في حوار وطني لمناقشة هذه المسائل تحديدا.

٩٥ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، أقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية تنفيذا للقرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وخلال ربيع عام ٢٠٠٩، تبادل البلدان السفراء. وعلى الرغم من إحراز تقدّم كبير، لم يتم بعد التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٩٦ - ويقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي يحيط المبعوث الخاص علما على نحو منتظم بالتطورات السياسية في لبنان، وينفذ معه بعثات سياسية ميدانية مخصّصة. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنسق الأمم المتحدة الخاص

لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للرحلات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

٩٧ - ويعتزم الأمين العام أن يواصل في عام ٢٠١٠ جهوده الرامية إلى تشجيع الأطراف المعنية على إحراز مزيد من التقدّم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يكفل استقرار المنطقة على أفضل وجه. وبصفة خاصة، سيحث جميع الزعماء اللبنانيين على التحلّي بروح التعاون تجاه الحوار الوطني، وعلى بذل كل جهد ممكن في سبيل الخروج بنتيجة إيجابية ملموسة تضفي الصبغة الرسمية على انفراد حكومة لبنان بالحق في استعمال القوة داخل حدود البلد وتؤدي إلى إحراز تقدّم نحو نزع سلاح جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وفقا لقرارات مجلس الأمن واتفاق الطائف. والأمين العام يعي تمام الوعي أن هذه العملية معقّدة وأن لها انعكاسات إقليمية.

٩٨ - وسيُعتبر أن ولاية هذه البعثة السياسية الخاصة قد اكتملت عندما يؤكد مجلس الأمن أن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذ بالكامل.

٩٩ - ويرد أدناه عرض لأهداف مكتب الممثل الخاص وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات إنجازه.

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع مقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان وسلامة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء أراضيه	(أ) '١' عدم حدوث انتهاكات أرضا وجوا وبحرا مقاييس الأداء: عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية عام ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا '٢' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما على امتداد حدوده

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية عام ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا
	’٣‘ انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان
(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها	(ب) ’١‘ زيادة اكتساب حكومة لبنان حق التفرد في استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها
	مقاييس الأداء عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية عام ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا
	’٢‘ تقديم المبعوث الخاص الدعم لكفالة منع أي أفراد أو جماعات، بخلاف القوات المسلحة الرسمية من حمل الأسلحة، مع أخذ جلسات الحوار الوطني التي تعقد بانتظام في الحسبان
	مقاييس الأداء عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية عام ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ تقديم المبعوث الخاص الدعم لعملية حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية العاملة في لبنان، مع أخذ عقد جلسات الحوار الوطني في الحسبان، ومع الالتزام في الوقت نفسه بالمقررات السابقة المنبثقة عن الحوار، المتعلقة بالسلاح الفلسطيني داخل المخيمات وخارجها مقاييس الأداء عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا
(ج) الاضطلاع بعملية تيسير دعما لتعزيز استجابة جميع الدول الأعضاء لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)	(ج) قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع أخذ التقدم المحرز في هذا الصدد في الحسبان مقاييس الأداء عدد التفاعلات مع الأطراف المعنية عام ٢٠٠٨: ٢٥ تفاعلا تقديرات عام ٢٠٠٩: ما بين ٢٦ و ٣٠ تفاعلا الهدف لعام ٢٠١٠: ما بين ٣٠ و ٣٥ تفاعلا

النواتج

- عقد اجتماعات منتظمة بين المبعوث الخاص وممثلي حكومة لبنان والحكومات المهتمة الأخرى
- تقديم الدعم لحكومة لبنان في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما عن طريق بذل المساعي الحميدة

- تقديم الدعم للحوار الوطني اللبناني المتعلق بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات مع حكومة لبنان
- تيسير إجراء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وحكومة لبنان فيما يتعلق بحل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة لبنان
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوسائل السلمية
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع حكومات لبنان ودول المنطقة، وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة
- بذل مساع حميدة وتيسير إجراء حوار ثنائي ومتعدد الأطراف بين لبنان ودول المنطقة وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة
- تقديم الأمين العام تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن (٢)

العوامل الخارجية

١٠٠ - سوف تتحقق الأهداف والإنجازات المتوقعة على افتراض ما يلي: (أ) وجود استقرار سياسي وأمني في لبنان؛ (ب) عدم استئناف الأعمال القتالية في المنطقة وفي البلد؛ (ج) وجود نوايا سياسية حسنة لدى الأطراف المعنية؛ (د) انعكاس أثر النوايا السياسية الحسنة للدول الأعضاء إيجابيا على الأطراف المعنية؛ (هـ) عدم وجود إي توترات بين لبنان والبلدان في المنطقة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	الفرق من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
فئة النفقات	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٤٤٦,٧	٤٥٥,٧	١١,٠	٢٧٥,٣	–	٢٥٧,٣	١٨,٠
التكاليف التشغيلية	١ ٠٧٥,٩	٧٤٢,٧	٣٣٣,٢	٤١٩,٧	–	٥٩٤,٧	(١٧٥,٠)
مجموع الاحتياجات	**١ ٥٤٢,٦**	**١ ١٩٨,٤**	**٣٤٤,٢**	**٦٩٥,٠**	**–**	**٨٥٢,٠**	**(١٥٧,٠)**

١٠١ - تتطلب الاحتياجات المقدرة للمبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لفترة سنة واحدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ مبلغا صافيه ٠٠٠ ٦٩٥ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٧٣٩ دولار). وسيغطي هذا المبلغ تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل استمرار الوظائف الثلاث الحالية (٣٠٠ ٢٧٥ دولار)؛ والسفر الرسمي (٧٠٠ ٣٢٧ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٤٢ دولار)، والنقل البري (٠٠٠ ١ دولار)، والاتصالات (٩٠٠ ٣٩ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٦ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٥٠٠ ١ دولار).

١٠٢ - ويُعزى انخفاض الاحتياجات البالغ ٠٠٠ ١٥٧ دولار في عام ٢٠١٠ بصورة رئيسية إلى انخفاض الاحتياجات المخصصة للسفر الرسمي، والنقل البري، والاتصالات، ولوازم وخدمات أخرى إذ يُتوقع أن توفر وكالات الأمم المتحدة الأخرى معظم الاحتياجات اللوجستية للمبعوث الخاص في المنطقة مجّانا.

١٠٣ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع البالغ ٢٠٠ ٣٤٤ دولار في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بصورة رئيسية إلى انخفاض عدد الرحلات المنفّذة والخدمات الاستشارية التي لم يُستفد منها نظرا للحالة الأمنية المضطربة في لبنان.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ خدمات الأمن	خدمات العامة	**مجموع الموظفون الدوليون**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد ٢٠٠٩	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	–	–	**٣**
المقترح ٢٠١٠	١	–	–	–	–	١	–	–	**٢**	–	١	**٣**	–	–	–	**٣**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

١٠٤ - سيظل مجموع احتياجات المكتب من الموظفين عام ٢٠١٠ من دون تغيير.

واو - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

(٣ ٠٤٢ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٠٥ - اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٢٩١/٦٣ ميزانية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لفترة الستة أشهر من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، المدرجة في ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها ذي الصلة (A/63/746/Add.16). فقد أعربت اللجنة الاستشارية، في الفقرة ٤٨ من تقريرها، عن رأيها الذي يفيد بأن مهام المبعوث الخاص وأنشطة المكتب، بصرف النظر عن الإيضاحات المقدمة، هي أكثر تطابقا، بطبيعتها، مع مهام بعثة سياسية خاصة. ولذا فإنها توصي بأن يُنظَر في إنشاء المكتب بوصفه بعثة سياسية خاصة. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة، يقدم المبعوث الخاص تقاريره إلى الأمين العام عن طريق وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. ووفقا لذلك، سيُقام مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بوصفه بعثة سياسية خاصة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

١٠٦ - ويشكل استمرار وجود الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية العاملة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية المصدر الرئيسي للنزاع الدائم في المنطقة. ويلقي أيضا بظلاله على التقدم الكبير الذي أُحرز في السنوات الأخيرة صوب تحقيق السلام والأمن الشامل في

منطقة البحيرات الكبرى. وأدى تضافر الجهود التي بذلتها الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية إلى اتفاق بشأن عدد من الصكوك اللازمة للتصدي للتحديات التي تشكلها الجماعات المسلحة التي تواصل تقويض سلطة الدولة، واستغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإشاعة الخراب والدمار في حياة السكان والتهديد بتوسيع رقعة النزاع في المنطقة. وتسبّبت أنشطة الجماعات المسلحة المتواصلة في موت آلاف المدنيين، وطرَحت تهديدات محددة على فئات معينة من السكان، وأدت إلى تشريد الملايين من الناس في المنطقة دون الإقليمية.

١٠٧ - ووفّرت عمليتا نيروبي وغوما معاً إطارا عمليا يرمي إلى إيجاد حل شامل ومتوازن للمشاكل السياسية والعسكرية والاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها مقاطعات كيفو. ويسعى بلاغ نيروبي المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ لمعالجة مسألة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في حين توفّر بيانات الالتزامات، الموقعة في غوما في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عملية سياسية شاملة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب الذي يتزعمه نكوندا ولسائر الجماعات المسلحة من شمال كيفو وجنوبها. ويعزى عدم إحراز تقدم كبير في التنفيذ بموجب إطاري نيروبي وغوما إلى عدم توفر الإرادة السياسية الفعالة لدى الأطراف ولعدم تصرفها، أحيانا، بحسن نية. وقد زاد في تفاقمها انعدام الثقة بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن القدرة المحدودة للغاية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٨ - وكان من شأن عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقيتي نيروبي وغوما أن أدى، في آب/أغسطس ٢٠٠٨، إلى استئناف الأعمال العدائية على نطاق واسع بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وعلى الرغم من جميع الجهود، بما فيها وضع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة شاملة تتناول فض الاشتباك، حصل تصعيد خطير في القتال بعد أن بدأ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب بشنّ هجومه الكبير في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، أضرمت تداعيات النزاع في شمال كيفو من جديد نار التهديدات المستمرة للجماعات المسلحة في إيتوري، كما أنها تهدد سلاما لا يزال هشا في شمال كيفو. كذلك تجددت مؤخرا أنشطة جيش الرب للمقاومة في مقاطعة أويلي العليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٩ - وقد أعرب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي (S/PRST/2008/40) المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ عن تأييده القوي لجهود الأمين العام الرامية إلى تيسير الحوار بين قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وشجّع الأمين العام على أن يوفد، في أقرب وقت،

مبعوثا خاصا تُسنَد إليه هذه المهمة. وأبلغ الأمينُ العام مجلسَ الأمن في رسالته المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/684)، عن عزمه تعيين أولوسيغون أوباسانجو مبعوثا خاصا له إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (منطقة البحيرات الكبرى). وأبلغ رئيس مجلسُ الأمن الأمينَ العام، في رسالته المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/685)، بأن مجلس الأمن أحاط علما بذلك.

١١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل لجهود المبعوث الخاص للأمين العام والميسّر المشارك بنجامين مكابا، على النحو المشار إليه في قراريه ١٨٤٣ (٢٠٠٨) و ١٨٥٦ (٢٠٠٨).

١١١ - وبدأ المبعوث الخاص والميسر فور تعيينهما إجراء مجموعة من المشاورات مع رؤساء الدول في المنطقة. واجتمع المبعوث الخاص أيضا بلوران نكوندا، زعيم المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب آنذاك، الذي كانت قواته المنظمة والمجهزة بشكل جيد تحرز مكاسب سريعة على الأرض وكانت على وشك الاستيلاء على غوما، عاصمة شمال كيفو. وأدت المشاورات إلى وقف لإطلاق النار بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، وتحسين سبل وصول المساعدات الإنسانية؛ والشروع في محادثات رسمية في نيروبي في ٨ كانون الأول/ديسمبر. ووراء الكواليس، ساعدت الدبلوماسية المكوكية للميسر أيضا على التقارب بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، اللتين وافقتا على معالجة القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك في إطار وزاري ثنائي رسمي.

١١٢ - وبعد أشهر من المحادثات التي جرت تحت رعاية المبعوث الخاص للأمين العام، وُقِّعت ثلاثة اتفاقات سلام مستقلة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩، وكانت بين الأطراف التالية: (أ) حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب؛ و (ب) حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في شمال كيفو؛ و (ج) حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات المسلحة في جنوب كيفو. وفيما بدأت عملية التنفيذ بطيئة، فقد تسارعت تدريجيا كنتيجة مباشرة للضغط الذي مارسه المبعوث الخاص على الأطراف. وفي مطلع أيار/مايو ٢٠٠٩، أُنشئت لجنة متابعة وطنية للإشراف على تنفيذ الاتفاقات. واتفقت الأطراف أيضا على أن يشكّل المبعوث الخاص والميسّر المشارك لجنة المتابعة الدولية المكلفة بمساعدة الكونغوليين في تنفيذ الاتفاقات. وأقرّ البرلمان الكونغولي قانونا للعفو في ٧ أيار/مايو. وإضافة إلى إطلاق سراح عدد من سجناء المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب السياسيين، اعتُمد المؤتمر أيضا بشكل قانوني ليصبح حزبا سياسيا. وتقوم كافة الجماعات المسلحة الأخرى تقريبا بتغيير وضعها الآن.

١١٣ - وفي الأشهر المقبلة سيركز المبعوث الخاص للأمين العام وميسّره المشارك جهودهما على مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى ككل على توطيد المكاسب التي تحققت في عملية السلام حتى الآن والحفاظ عليها. ويزمع المبعوث الخاص وفريقه الشروع في الأنشطة التالية: (أ) الاتصال بالأطراف وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين (بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية) ورصد التنفيذ الفعال للاتفاقات عن كثب من خلال القيام بزيارات تقييم منتظمة إلى كينشاسا وغوما وغيرهما من النقاط إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛ (ب) المضي في التشجيع على تعزيز التقارب بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا؛ (ج) إشراك القادة في المنطقة الأوسع نطاقا في ذلك ومساعدة أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في وضع إطار لتنفيذ ميثاق عام ٢٠٠٦ للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى؛ (د) كفالة التنفيذ العاجل لجوانب الميثاق المتعلقة بولاية المبعوث الخاص للأمين العام. أما بالنسبة للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٩، وفي ضوء السرعة الحالية لعملية التنفيذ والديناميات السياسية الإقليمية الإيجابية، فمن المتوقع ما يلي: (أ) تنفيذ ٦٠ في المائة على الأقل من أحكام اتفاقات ٢٣ آذار/مارس؛ (ب) إعادة رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية علاقاتهما الدبلوماسية بالكامل؛ (ج) البدء في تنفيذ ما لا يقل عن مشروعين يتعلقان بالسلام والأمن من ميثاق عام ٢٠٠٦ للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

١١٤ - ويرد فيما يلي هدف مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتصلة به.

الهدف: توطيد مكاسب السلام التي نشأت عن اتفاقات ٢٣ آذار/مارس.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس المبرمة بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمؤتمر الوطني للدفاع، والجماعات المسلحة الأخرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية	(أ) '١' عدد الجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاقات، التي تحولت إلى أحزاب سياسية، بما فيها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب مقاييس الأداء: عدد الجماعات المسلحة العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: ٣ الهدف لعام ٢٠١٠: ١٠

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ إنشاء لجنة حكومية لرعاية ضحايا الحرب: الجرحى واليتامى مقاييس الأداء: عدد اللجان الحكومية العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٣‘ عدد لجان المصالحة القائمة والعاملة لتقديم المساعدة في العودة الآمنة للمشردين داخليا واللاجئين مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١٠: ١
	’٤‘ خفض عدد المدنيين المشردين واللاجئين في كيفو الشمالية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: ٠٠٠ ٢٥٠ تقديرات عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١٥٠ الهدف لعام ٢٠١٠: ٠٠٠ ١٠٥
(ب) إقامة علاقات طبيعية ومعززة بين البلدان في منطقة بحيرات كبرى، بما فيها علاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، ووضع إطار سياسي شامل متفق عليه بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والأطراف الأخرى المعنية يمكن التصدي به للتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية	(ب) ’١‘ عقد مؤتمرات قمة إقليمية استثنائية بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
لتحرير رواندا	تقديرات عام ٢٠٠٩: ١ الهدف لعام ٢٠١٠: ٢
	’٢‘ عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا من خلال تبادل السفراء وإنشاء لجنة اقتصادية مشتركة
	مقاييس الأداء العلاقات الفعلية لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: نعم الهدف لعام ٢٠١٠: نعم
	’٣‘ زيادة عدد مقاتلي القوة الديمقراطية لتحرير رواندا الذي عادوا أو استسلموا
	مقاييس الأداء: عدد محاربي القوة الديمقراطية لتحرير رواندا العدد الفعلي لعام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١ مقاتل عادوا أو استسلموا الهدف لعام ٢٠١٠: استسلام أو عودة ٠٠٠ ٢ مقاتل
	’٤‘ إقامة مشاريع يمكن تطبيقها في مجال السلام والأمن دعما لتنفيذ ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للأمن والاستقرار والتنمية
	مقاييس الأداء: عدد المشاريع تقديرات عام ٢٠٠٨: لا ينطبق تقديرات عام ٢٠٠٩: البدء بتنفيذ مشروعين يتعلقان بالسلام والأمن من ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١٠: مواصلة تنفيذ المشروعين المتعلقين بالسلام والأمن من ميثاق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى

النواتج

- تقديم إحاطات لمجلس الأمن (٣)
- عقد جلسات عمل للجنة المتابعة الوطنية ولجنة المتابعة الدولية (٧)
- إجراء المشاورات الإقليمية (٨)
- إجراء المشاورات مع الجهات المانحة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى (٤)
- إصدار بيانات عامة عن التقدم المحرز في الحوار بشأن الأزمات في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية (٤)
- عقد اجتماعات رسمية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا (٤)
- إصدار إعلانات مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢)

العوامل الخارجية

١١٥ - سوف تتحقق الأهداف شريطة توافر العناصر التالية: (أ) استمرار التزام الأطراف بالتنفيذ الكامل لاتفاقات ٢٣ آذار/مارس؛ (ب) استمرار الإرادة السياسية لتعزيز العلاقات الإقليمية؛ (ج) استمرار الإرادة السياسية لتخصيص الموارد الضرورية لتيسير الجهود والمتابعة السياسية لعملية التنفيذ؛ (د) دعم الجهات المانحة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة؛ (هـ) تقديم الدعم الإقليمي، بما في ذلك دعم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة النفقات	الفرق من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩			الاحتياجات لعام ٢٠١٠		تحليل الفرق ٢٠٠٩-٢٠١٠	
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	الوفورات (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	مجموع الاحتياجات لعام ٢٠٠٩	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	–	–	–	١ ٢٢١,٤	–	–	١ ٢٢١,٤
تكاليف التشغيل	–	–	–	١ ٨٢٠,٦	٢٧,١	–	١ ٨٢٠,٦
مجموع الاحتياجات	**–**	**–**	**–**	**٣ ٠٤٢,٠**	**٢٧,١**	**–**	**٣ ٠٤٢,٠**

١١٦ - تبلغ قيمة ميزانية مكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ المدرجة في ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مبلغا صافيه ٣٠٠ ١٧٥ ١ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٢٤٤ ١ دولار).

١١٧ - وتبلغ قيمة الاحتياجات المقدرة لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لعام ٢٠١٠ مبلغا صافيه ٠٠٠ ٠٤٢ ٣ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٢٣٢ ٣ دولار). وسيغطي هذا المبلغ تكاليف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين في ١٤ وظيفة من المقرر إنشاؤها (٤٠٠ ٢٢١ ١ دولار)، وتكاليف الخبراء الاستشاريين (٠٠٠ ٦٣٠ دولار)، وسفر الموظفين (٨٠٠ ٢٥٩ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٢٠٠ ١٤٩ دولار)، والنقل البري (٧٠٠ ١١٧ دولار)، والنقل الجوي (٣٠٠ ٣٧٧ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ١٨٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٢٥ دولار)، والخدمات الطبية (٩٠٠ ٥ دولار) ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٠٠٠ ٨٩ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	خدمات الأمن	الخدمة الميدانية/ خدمات العامة	**مجموع الموظفون الدوليون**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع الكلي**
المعتمد ٢٠٠٩	–	–	–	–	–	١	١	–	**–**	–	١	**–**	–	–	–	**–**
المقترح ٢٠١٠	١	١	–	–	٢	١	٢	–	**٧**	٣	–	**١٠**	–	٤	–	**١٤**
التغيير	١	١	–	–	٢	١	٢	–	**٧**	٣	–	**١٠**	–	٤	–	**١٤**

١١٨ - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى هو أقدم كبار الموظفين المسؤول عن تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس. وتُقتَرح الوظائف التالية لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في عام ٢٠١٠:

(أ) ثماني وظائف فنية: المبعوث الخاص (وكيل الأمين العام)، ومستشار خاص أقدم (أمين عام مساعد)، ومساعد خاص للمبعوث الخاص للأمين العام (ف-٥)، ومدير مكتب (ف-٥)، وموظف للشؤون السياسية ومساعد خاص للمستشار الخاص الأقدم (ف-٤)، وموظف للشؤون السياسية/موظف إبلاغ (ف-٣)، ومساعد شخصي للمبعوث الخاص للأمين العام (الخدمة الميدانية)، ومساعد إداري (الخدمة الميدانية)؛

(ب) وظيفتان في مجال الأمن: موظف تنسيق شؤون حماية الأمن (ف-٣)، وقائد فريق الحماية اللصيقة (الخدمة الميدانية)؛

(ج) أربع وظائف إدارية: وظيفة واحدة لمساعد إداري شخصي (الخدمات العامة- الرتبة المحلية) وثلاث وظائف لسائقين (الخدمات العامة - الرتبة المحلية).